الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.15

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
6 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

مناقشة عامة (تابع)

السلامة المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع)

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57632 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع) (A/60/6 (مقدمة)، A/60/6 (الباب ١-٢٨)، A/60/6 - (الباب ٢٨ ألف إلى هاء)، A/60/6 (الأبواب ٢٩ إلى ٣٥)، A/60/6 (باب الإيرادات ١ إلى ٣))

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال ينبغي أن تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة بصدق خطة ميزانية السنتين والإعلان بشأن الألفية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية. ولا يزال العمل جاريا لوضع ميزانية تستند على النتائج ويرى وفده مثلما اضطر في السنوات السابقة إلى طلب عدد كبير من المعلومات الإضافية لأن التفاصيل الملائمة لم تتوفر في جميع أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة. ولا تعتبر الميزنة القائمة على النتائج هدفا في حد ذاتها وإنما هي أداة لتحقيق المزيد من القابلية للمساءلة في تنفيذ البرامج ووفقا للمؤشرات الواضحة للناتج. وتساءل عما إذا كانت الميزانية البرنامجية المقترحة تغطي جميع الولايات التشريعية وفقا للمادة ١٧ من الميثاق. وقال إن وفده يلاحظ مع القلق في ذلك الشأن أن التمويل من خارج الميزانية يتجه إلى الزيادة ويشكل حاليا نسبة ٦٠ في المائة من الموارد الإجمالية. وقال إن اللجوء إلى التمويل من خارج الميزانية لا يعتبر وسيلة ثابتة للتمويل في المنظمة.

٢ - ومضى يقول لقد ظلت الجمهورية العربية السورية تؤيد باستمرار اعتماد الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات التشريعية بفعالية كما رفضت مبدأ وضع الميزانية بمعدل النمو الصفري، الذي لا يتفق مع منطق الحال. وإنما يجب أن تحدد الأولويات والولايات التشريعية مستوى التمويل وليس العكس.

٣ - وقال إن جميع أولويات المنظمة تتسم بذات الدرجة من الأهمية كما أن جميع الدول هي أعضاء في اللجنة الخامسة. ولذلك فإن وفده يشعر بالقلق لأن البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم السابق يوحي بأن دولة وحيدة تود أن تفرض برنامجها السياسي الخاص بها لتقويض العلاقات المتعددة الأطراف. فالطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة لخفض تكلفة ومدة الاجتماعات بما فيها اجتماعات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى هو ببساطة جهد للحد من دورها وإضعاف مركزها وتعزيز هيمنة مجلس الأمن وهو ما لا يعد تعبيرا عن الديمقراطية. وذلك النوع من الطلب ليس مقبولا بل هو حالة لتطبيق المعايير المزدوجة لأنه يقوض دور الدول الأعضاء ككل ولا سيما الدول الصغيرة والدول النامية التي ضحت بالكثير كي تنال استقلالها وسيادتها على أساس المساواة. وقد عكست الميزانية البرنامجية المقترحة أيضا الخطة البرنامجية وخطة الميزنة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. فالاقتراح بعدم تمويل الولايات الواردة في الخطة البرنامجية سوف يعني بالتالي الرجوع عن قرار تم اعتماده بتوافق الآراء.

٤ - ومضى يقول إن الطلب المتعلق بالإنهاء التدريجي لمعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وبرنامج التعاون التقني والاتجاه الرامي لتقييد موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة والكيانات الأخرى هي جهود استهدفت بصفة خاصة مصالح البلدان النامية التي تشكل ثلثي عضوية الأمم المتحدة. وسوف تعارض الجمهورية العربية السورية مع الدول الأخرى أية محاولة تمس تلك البرامج. وفضلا عن ذلك فإن استهداف الولايات المتحدة للجنة ٢٤ الخاصة لا مبرر له ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

٥ - ومضى يقول وفي ضوء تحيز الولايات المتحدة لصالح إسرائيل وتجاهلها لحقوق الشعب الفلسطيني ليس غريبا أن تسعى الولايات المتحدة إلى إلغاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولشعبة حقوق الفلسطينيين. فقد تم اعتماد البرنامج ذي الصلة بأغلبية مطلقة لأعضاء الأمم المتحدة لدعم حقوق الفلسطينيين الذين احتلت أراضيهم ويتعرض شعبهم للتشريد وتتعرض منازلهم للتدمير. وتهدف سياسات الولايات المتحدة إلى تقويض حقوق الشعب الفلسطيني لضمان حماية إسرائيل التي تواصل احتلال الأراضي الفلسطينية والجولان السوري. وتقوم الولايات المتحدة أيضا بمنع مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة بموجب الميثاق لإنهاء العدوان الإسرائيلي وتنفيذ القرارات ذات الصلة. والبيان التي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية لا يتفق مع التزامات بلادها بوصفها ضامنة لعملية السلام. وقال بالرغم من أن وفده لم يفاجأ بالموقف الأحادي للولايات المتحدة فإنه يرى، مع ذلك، غرابة في أن تثار القضايا السياسية ذات الصلة داخل اللجنة الخامسة التي يتعين أن يقتصر نظرها على المسائل المالية.

٦ - وقال إن المنظمة تستحق أن تزودها الدول الأعضاء بالموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ ولايتها التشريعية دون شروط. والموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة والقائل بأن يكون وفاؤها بالتزاماتها مشروطا بوقف عدد من البرامج وخفض الميزانية بالنسبة لعدد آخر وتنفيذ الإصلاحات التي لا يزال من المنتظر تقديم تقارير مفصلة بشأنها من جانب الأمانة يرقى إلى الابتزاز. وبالتالي لا تزال الولايات المتحدة تواصل ممارسة ظلت تتبعها منذ وقوع الأزمة المالية التي شهدتها الأمم المتحدة والتي تسببت فيها الدول الأعضاء في أوائل التسعينات.

٧ - واستطرد يقول إن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هي أساس لإصلاح الأمم المتحدة الذي بدأ في الواقع منذ بضع سنوات. ويتعين أن تهدف الإصلاحات إلى تعزيز فعالية المنظمة لتنفيذ ولاياتها التشريعية التي تحددها الدول الأعضاء في عملية تفاوضية شفافة ومسؤولة. فالإصلاح هو وسيلة لغاية وليس غاية في حد ذاته ويجب تحقيقه على أساس معلومات محددة ومفصلة يقدمها الأمين العام. ولذلك يجب ألا يستند الإصلاح إلى تصور وحيد يشمل استخدام الابتزاز من جانب إحدى الدول لتحقيق الأهداف الخاصة بها.

٨ - **السيد ساش** (المراقب المالي): أعرب عن شكره للدول الأعضاء لقبولها بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقال إنه سوف يقصر إجابته على الرد على الأسئلة التي تم طرحها بشأن المسائل التقنية.

٩ - ومضى يقول إن الأسئلة التي أثيرت بشأن معدل النمو ولا سيما مسألة إن كان معدل النمو الصفري الحقيقي يوفر مستوى ملائما لتمويل أولويات المنظمة. وقال إنه يود أن يشير إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد أعدت وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٨/٥٩ بشأن مخطط الميزانية وأن معدل النمو أو الاقتراحات قيد النظر تعكس القرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء.

١٠ - ومضى يقول فيما يتعلق بحساب التنمية إن الأمانة العامة سئلت عن كيفية الجمع بين الاقتراحات وعن مستوى التمويل وتم حثها على استكشاف طرق جديدة يمكن من خلالها توفير التمويل الملائم للبرنامج. وقال إن مستوى الموارد في ميزانية حساب التنمية يتفق مع اقتراحات مخطط الميزانية التي تم تنقيحها في السنة السابقة كما تتفق الاقتراحات تماما مع قرار الجمعية العامة ٢٧٨/٥٩. ولفت الاهتمام إلى إجراء استعراض مؤخرا لحساب التنمية ولبرنامج التعاون التقني الوارد في الوثيقة A/59/397. فالتقرير الذي كان من المقرر النظر فيه في الدورة الحالية اشتمل على

عدد من الاقتراحات المهمة بشأن طرائق التشغيل للبرنامجين. كما تم تناول تقييم ترتيبات التمويل لحساب التنمية أيضا في الفقرتين ١٠٨ و ١٠٩ من التقرير.

١١ - ومضى يقول لقد طُلب من الأمانة العامة توضيح مستوى الاعتمادات المطلوبة فيما يتعلق بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وقد ذُكر أن الاعتمادات ظلت عند مستواها بالرغم من التأكيد أثناء مؤتمر القمة على الأولوية التي ينبغي منحها لتنمية أفريقيا. وقد أوضح الجدول في الفقرة ٣ من مقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة (A/60/6) الموارد المخصصة للأولويات التي تم اعتمادها بموجب خطة الميزانية. وتم بيان معدل نمو بنسبة ١,٧ في المائة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وهو ما يزيد عن متوسط معدل النمو للميزانية ككل والبالغ ٠,١ في المائة. وسوف تراعي التقديرات المنقحة لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي الموارد اللازمة لاتخاذ الإجراءات المطلوبة في هذا المجال. وأشار إلى أن تقدير الأثر العام للاحتياجات من التمويل الإضافي من أجل التنمية وتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية يقع خارج نطاق الميزانية البرنامجية ولكنه يصل إلى حوالي ٥٠ بليون دولار.

١٢ - وفي رده على الاهتمامات التي تم الإعراب عنها بعدم تقديم جميع أبواب الميزانية إلى لجنة البرنامج والتنسيق لكي تنظر فيها ولا سيما الأبواب ٩ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ أشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد وضعت إجراءات جديدة في قرارها ٢٦٩/٥٨ على أساس تجريبي لاستعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين ومخطط الميزانية والميزانية البرنامجية المقترحة. وقد وضعت الإجراءات الجديدة لكي تتاح الفرصة للجنة البرنامج والتنسيق، رغم أنها لا تقوم باستعراض الميزانية البرنامجية المقترحة التي يقدمها الأمين العام لأية فترة سنتين معينة، لاستعراض أوراق الميزانية التي يختلف سردها البرنامجي عن تلك تم اعتمادها في الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

والتغييرات الوحيدة التي حدثت للسرد البرنامجي في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وكنتيجة لولايات اعتمدتها الجمعية العامة بعد اعتمادها للخطة البرنامجية لفترة السنتين كانت في أوراق الميزانية المتعلقة بإدارة السلامة والأمن المنشأة حديثا. وبالتالي فقد تم إعداد برنامج جديد للسلامة والأمن وصدر في الوثيقة A/59/806 لكي تستعرضه لجنة البرنامج والتنسيق. وجرى استعراض دقيق لملزمات الميزانية لضمان اتساقها مع أحكام القرار ٢٦٩/٥٨ تم على أساسها إعداد التصويب لملزمتين من ملزمات الميزانية هما الباب ٢٨ ألف والباب ٢٨ هاء لضمان الاتساق بين السرد البرنامجي في ملزمات الميزانية وتلك الواردة في خطة برنامج لفترة السنتين التي تم اعتمادها. وقد حدد القرار ٢٦٩/٥٨ تطبيق الإجراءات الجديدة لفترة تجريبية بهدف اتخاذ قرار نهائي في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بشأن شكل ومحتوى ومدة الإطار الاستراتيجي. وإذا تم اعتماد تلك الإجراءات الجديدة فسوف يتم تنقيح القواعد التي تحكم تخطيط البرامج بناء على ذلك.

١٣ - وفي رده على الأسئلة المتعلقة بالسبب في ارتباط نسبة كبيرة من النواتج الموقوفة بالمجالات الإنمائية من الميزانية وعن عملية الوقف، أكد أن أكثر من ٤٠ في المائة من النواتج المخطط وقفها تقع ضمن المجالات الاقتصادية والإنمائية من الميزانية (الجزءان الرابع والخامس) وتبدو النواتج المبرمجة في تلك المجالات محددة زمنيا وغالبا ما يتم الاستعاضة عنها بنواتج جديدة تتصل بالاستراتيجيات المنقحة والمعدلة لكل واحدة من فترات السنتين المتعاقبة. وقد استفادت مجالات التنمية في الميزانية البرنامجية من ترشيد وتوحيد النواتج وأن الوقف لا يتم إلا بعد إجراء تفتيش مفصل من جانب مدراء البرنامج أثناء إعدادهم لاقتراحات الميزانية البرنامجية. وتعكس النواتج المقترح وقفها تقارير قدمها فرادى مدراء البرامج.

١٤ - وقال لقد تساءل عدد من الوفود عن التطورات في مجال محاسبة التكاليف. وقال إن الدراسة بشأن ذلك الموضوع لا تزال مستمرة ومن المتوقع تقديمها إلى الجمعية العامة في الجزء الثاني من دورتها الستين المستأنفة.

١٥ - وقال لقد تم الإعراب أيضا عن القلق إزاء نفقات السفر استنادا إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ومراعاة لتوفر إمكانيات الائتمار عن طريق الفيديو. ويتم باستمرار الاستعراض الدقيق لاحتياجات السفر ويرجع الخفض البالغ ١٤,٣ مليون دولار لتكاليف سفر الموظفين على النحو المبين في الجدول ٤ من المقدمة A/60/6 (المقدمة) إلى تعديل تقني تنازلي بمعدل ١٣,٧ مليون دولار يعكس توفير الموارد للبعثات السياسية الخاصة كمبلغ إجمالي تحت بند (أخرى) والتخفيضات الأخرى تحت بند تعديلات غير متكررة وتعديلات متكررة. ولذلك كان الأمين العام يوصي بخفض الاعتمادات المتعلقة بالسفر بدلا من زيادتها.

١٦ - ومضى يقول لقد تم الإعراب عن القلق إزاء الكميات المخصصة في الميزانية للاستشاريين. وقد خضعت احتياجات الاستشاريين لاستعراض مفصل مما أدى إلى خفض عام بلغ ٢٢,١ مليون دولار اشتمل على تعديل تقني تنازلي بمبلغ ١٧,٥ مليون دولار ليعكس أموال السفر للبعثات السياسية الخاصة كمبلغ إجمالي تحت بند نفقات أخرى فضلا عن خفض بمبلغ ٤,٥ مليون دولار على نطاق الميزانية البرنامجية.

١٧ - وفي تعليقه على عدد من الاهتمامات التي تم الإعراب عنها بسبب مستوى التمويل من خارج الميزانية وأثره على الأولويات حذّر من التعميم في استعراض التقديرات الخارجة عن الميزانية والتي تتألف من أنواع عديدة من التمويل وأشار إلى أن الزيادة المتوقعة من ٥,٤ مليون دولار إلى ٥,٦ مليون دولار هي حركة عادية وتمثل تعديلا تصاعديا صغيرا من الزيادة العامة من الميزانية العادية سواء بالقيمة الفعلية أو النسبية. وقال إن من الصعب توقع الموارد الخارجة عن الميزانية ويجب الاعتماد بدرجة كبيرة على التقديرات الجارية وهي أفضل تقديرات متاحة في الوقت الحالي. وأشار أيضا إلى أن أكثر من ٧٥ في المائة من تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية يخضع للاستعراض الحكومي الدولي وأن تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية تشمل حساب دعم حفظ السلام الذي تخضع عناصره بدورها لاستعراض اللجنة الخامسة.

١٨ - وفي رده على أحد الأسئلة المطروحة قال لا ينبغي إصدار ملزمة منقحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ولكن التقديرات المنقحة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي سوف تشكل استكمالا للمستوى العام للموارد التي ينبغي إتاحتها للمكتب. ولذلك سوف تشمل الموارد الإجمالية المتاحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مجموع ما ورد في ملزمة الميزانية والتقديرات المنقحة لمؤتمر القمة العالمي.

١٩ - وفي رد على سؤال طرحه أحد الوفود بشأن الأثر المالي لتنفيذ سياسة النقل الإلزامي في عام ٢٠٠٧ قال لا يتوقع أن تكون هناك تكلفة كبيرة. والسفر لن يحدث في جميع الحالات في ظل سياسة النقل والتي يشمل معظمها انتقال الموظفين داخل مركز العمل ذاته بدلا من انتقالهم بين مراكز العمل. ويتم توفير الاعتماد للسفر والنقل فضلا عن التعيين وإنهاء الخدمة ضمن أحكام تكاليف الموظفين المشتركة. ولم يقدم طلب منفصل بشأن نقل الموظفين ولا يتوقع حدوث أثر عام كبير للميزانية. وبالرغم من ذلك، سوف تقوم الأمانة العامة برصد الأثر على تكاليف الموظفين المشتركة أثناء تطور البرنامج ابتداء من عام ٢٠٠٧.

٢٠ - ومضى يقول إن عددا من التعليقات تركز على وقف التعيين في فئة الخدمات العامة. وقد قدمت الأمانة

العامة بالفعل توصية إلى اللجنة بشأن تلك المسألة. وكان للتجميد أثر على اقتراحات الميزانية الحالية ورأى بعض الأعضاء أن الفرصة قد ضاعت للاستفادة من أثر التغييرات الحادثة في التكنولوجيا. ويبين ملاك الموظفين المعروض حاليا للجنة خفضا في عدد وظائف فئة الخدمات العامة مما حرر موارد لتعزيز الوظائف الدنيا من الفئة الفنية. وقد عكس ذلك التغيير التطورات التي حدثت في مجال التكنولوجيا.

٢١ - وقال إنه يود أن يؤكد الترابط بين النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة ومتابعة مؤتمر القمة العالمي. وسيتم الربط بين هذين البندين أثناء الدورة الحالية وهذا هو السبب الذي قام الأمين العام من أجله بعرض مقترحات ميزانيته مركزا على الإدارة الفعالة. وتشارك الأمانة العامة بالفعل الرأي القائل بأن برنامج النفط مقابل الغذاء كان عملية خاصة وأن الاستنتاجات المستخلصة من التحقيق لا ينبغي استخدامها لإلصاق خصائص سلبية بموظفي المنظمة ككل. وبالرغم من ذلك، فمن الواضح أن شهرة المنظمة ككل قد تأثرت بدرجة خطيرة من هذا الضرر الذي لازم برنامج النفط مقابل الغذاء وأصبح من الملائم تماما أن يدرس مؤتمر القمة مسألة إصلاح الأمانة والإصلاحات الإدارية كأحدى الأولويات الموضوعية التي تتطلب الاهتمام. وفي ذلك الصدد يوفر نداء مؤتمر القمة المتعلق بإجراء تقييم لنظام الأمم المتحدة للمحاسبة والإشراف وتكرار التوصيات السابقة من جانب الجمعية العامة المتعلقة بإجراء استعراض شامل لهياكل ومبادئ الإدارة والمساءلة استجابة في الوقت الملائم للقضايا الراهنة والأخرى طويلة الأجل. وسوف تقدم إلى اللجنة في وقت قريب الموارد اللازمة لإجراء تلك الاستعراضات بالإضافة إلى الاستعراضات المتعلقة بالقواعد والأنظمة والتدابير الإضافية لتعزيز نظم الإشراف. وتتطلع الأمانة العامة إلى إجراء استعراض دقيق من جانب اللجنة للميزانية ككل ولدعمها لتوفير الموارد اللازمة لضمان المتابعة الناجحة للقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر.

٢٢ - **السيد ساها** (الرئيس المناوب للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن عددا من الوفود أشار إلى أن اللجنة الاستشارية قد تجاوزت ولايتها فيما يتعلق بالأدوار الخاصة باللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وطالما أن الولاية العامة للجنة الاستشارية لم يتم تقييدها منذ عام ١٩٤٦ فإنه قد يكون مفيدا لو أطلعته الوفود على الحالات المعينة التي تجاوزت فيها اللجنة ولاياتها.

٢٣ - وقال وهو يشير إلى أن بعض الوفود قد تساءلت عن عدم قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتحديد توصياتها فيما يتعلق بخفض التكاليف إن التخفيضات الموصى بها لا تؤثر بدرجة كبيرة في المستوى العام للميزانية مثلما تمت ملاحظته في الفقرة ١٢٥ من تقريرها (A/60/7). وإذا قبلت الجمعية العامة أية تخفيضات موصى بها سيتم اعتبارها في إعادة الحساب الذي تجريه الأمانة العامة عادة ويقدم إلى اللجنة الخامسة قبل اعتماد الميزانية من جانب الجمعية. وكان الهدف الرئيسي لتوصيات اللجنة الاستشارية هو ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وأن عددا من ملاحظاتها وتوصياتها يمكن أن يحقق بعض الوفورات التي يمكن بيانها في تقرير الأداء.

٢٤ - **السيد منصور** (مراقب عن فلسطين): قال إن وفده يقوم حاليا بتنقيح الميزانيات المقترحة لمختلف برامج المنظمة بشأن فلسطين وسيقدم التعليقات والتوصيات ذات الصلة في الوقت المناسب من أجل تعزيز تلك البرامج. كما أنه يود أن يضم صوته أيضا إلى البيان ذي الصلة الذي قدمه ممثل جامايكا في الجلسة السابقة للجنة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٥ - وقال إنه يأخذ الكلمة ردا على ما أدلى به أحد الوفود وبعض المسؤولين في الأمانة العامة في جلسة اللجنة السابقة (A/C.5/60/SR.14) التي تبين فيها أن أولئك المعنيين يسعون بجدّ إلى التحايل على ولايات الجمعية العامة بشأن البرامج ذات الصلة بقضية فلسطين. فقد دعا الوفد المعني إلى إلغاء لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين وهذا إجراء غير ملائم نظرا لأن اللجنة الخامسة هي لجنة فنية ولا ينبغي تسييسها.

٢٦ - ومضى يقول إن القرارات ذات الصلة التي تعتمدها الجمعية العامة كل عام تتناول الجوانب المختلفة لقضية فلسطين بطريقة معقولة وشاملة ومتوازنة استنادا إلى مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية. وهي تعكس أيضا المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة لمتابعة قضية فلسطين حتى يتم حلها من جميع جوانبها. وسوف تظل فلسطين تؤكد على الدور المهم الذي تلعبه المنظمة والحاجة لكي تحترم إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وتنفذها. كما ستعمل أيضا مع أصدقائها وشركائها للتأكيد من جديد على المبادئ والمواقف الأساسية في القرارات ذات الصلة.

٢٧ - وقال إن الولايات التي يتم تقديمها بانتظام من جانب الدول الأعضاء ينبغي أن لا تخضع لمراجعة الأمانة العامة نظرا لأن مجرد تقديمها يشكل استعراضا مستفيضا من جانب الجمعية العامة وهذه بالضبط هي حالة الولايات والبرامج ذات الصلة بقضية فلسطين.

٢٨ - **السيد جونا** (سيراليون): قال إن وفده لا يشارك المراقب المالي رأيه بأن تقرير لجنة التحقيق المستقلة في برنامج الأمم المتحدة للنفط مقابل الغذاء لا ينبغي أن يفضي إلى إصلاح جذري للأمانة العامة طالما أن التقرير قد كشف أخطاء جسيمة داخل الأمانة شملت الضعف في مجال الإدارة وانعدام النزاهة. كما أن الملاحظات التي أبداها بعض أعضاء اللجنة ومفادها ألا يتم الربط بين التقرير والاقتراحات المتعلقة بالإصلاح لا تهدف إلى إنكار الصلة المباشرة بين النتائج وإصلاح الأمانة العامة. وإنما عكست الخوف مما تحاول بعض الوفود القيام به لاستخدام النتائج لإجراء إصلاحات إدارية وهيكلية لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

٢٩ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت وأيدها في ذلك الجزائر واليمن إن المناقشات المتعلقة بالميزانية البرنامجية لا تشكل المحفل الملائم لتنقيح الولاية التي دعت إليها نتائج مؤتمر القمة. فهذا النهج ليس سليما تقنيا وينبغي عدم اتباعه. وإنما يتعين إجراء استعراض الولاية من خلال الهيئة الحكومية الدولية الملائمة وعن طريق العمليات الحكومية الدولية الملائمة بما في ذلك لجنة البرنامج والتنسيق.

٣٠ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت لقد تم بوضوح أثناء المناقشات المتعلقة بنتائج مؤتمر القمة ألا يجري أي نشاط خاص من جانب الأمين العام فيما يتعلق بتنقيح الولاية. فهنالك إجراءات ثابتة لأنشطة التنقيح وأن النتائج لم تنكر هذا الإجراء بأية وسيلة. ولذلك ينبغي الإبقاء على جميع الولايات حتى تتخذ الجمعية العامة القرار ذا الصلة. ومجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد لاتخاذ قرار بشأن اقتراحات الميزانية ولكن على أساس غير مشروط تماما.

٣١ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفده يؤيد تماما بيان المراقب عن فلسطين بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة وكذلك البيانات التي أدلت بها جامايكا في الاجتماع السابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والجمهورية العربية السورية وجنوب أفريقيا. ولا توفر اللجنة أو الميزانية البرنامجية إطار العمل الملائم لمناقشة القضايا السياسية.

٣٢ - ومضى يقول إن وفده يود أن يؤكد من جديد دعمه التام للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير

المصير على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يتعين توفير التمويل لجميع قرارات الأمم المتحدة ودون شروط وأن من سلطة الجمعية العامة وحدها تعريف وتنقيح البرامج والولايات المختلفة للمنظمة. وقد تجاوزت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولايتها في تقريرها المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة ليس فقط فيما يتعلق بلجنة البرنامج والتنسيق ولكن أيضا فيما يتعلق بالجمعية العامة. فقد انتقدت الجمعية العامة في عدة فقرات من تقريرها وعكست مواقف وطنية معينة تم رفضها من قبل بواسطة الجمعية العامة.

٣٣ - وقال إن وفده يود أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل سيراليون من قبل بشأن إصلاح الأمانة العامة. فرغبة المجتمع الدولي في إصلاح إدارة الأمم المتحدة لا تعتبر استجابة فقط لنتائج التقرير بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. وفيما يتعلق بلجنة البرنامج والتنسيق فإن وفده يطلب من الأمانة العامة ألا تعيد تفسير قرارات الجمعية العامة ولا سيما القرار ٢٦٩/٥٨ المتعلق بتعزيز ورصد أداء البرامج والتقييم ويعتبر التقيد الموضوعي بذلك القرار أمرا أساسيا لإنجاح تجربة الإصلاح لدورة الميزانية.

٣٤ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): قال إن وفده يؤيد بيانيّ مراقب فلسطين وممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بقضية فلسطين. ولن تقبل كوبا أي ضغط من الوفود التي تود إدراج مواقفها الوطنية في قرار يتعلق بالميزانية البرنامجية. كما لا يتعين أن تستخدم الأمانة العامة أو الدول الأعضاء أي فضيحة تتعلق بالأمم المتحدة لممارسة ضغط بشأن الإصلاحات المقترحة والتي يقصد منها تحسين أداء المنظمة وليس الاستجابة لتلك الفضيحة.

٣٥ - وقال إن كوبا تود أن تعرف السبب الذي قامت لأجله الأمانة العامة بإعداد التقرير المتعلق بالتقدم المحرز والدروس المستفادة من تجربة إعادة توزيع الوظائف التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٨. كما لا ينبغي للدول الأعضاء أو الأمانة العامة أن تقوم بإعادة تفسير الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨.

٣٦ - **السيد ساش** (المراقب المالي): قال في رده على تعليقات الأعضاء لم تكن الممارسة التقليدية وضع فرادى النواتج بصيغة كمية في اقتراح الميزانية. فبموجب القواعد والأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وطرق التقييم فإن مستوى الموارد المالية ذات الصلة بالبرامج يتحدد على مستوى البرامج الفرعية. بيد أن الأمانة العامة كانت تنظر إلى الموضوع في سياق دراسات محاسبة التكاليف التي طلبتها اللجنة.

٣٧ - وقال إن الأمانة تدرك تماما أن تنقيح الولاية الوارد في الفقرة ١٦٣ (ب) من نتائج مؤتمر القمة هو طلب مقدم إلى الجمعية العامة والأجهزة ذات الصلة الأخرى وأن دور الأمانة العامة يقتصر على تسهيل التنقيح من خلال إجراء التحليل وتقديم التوصيات.

٣٨ - ومضى يقول إن الأمانة العامة لم تقم بإعادة التفسير لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. فقد قدمت تفسيرا أثناء التفاوض بشأن القرار عندما طلب منها تقديم نماذج للسرد الذي يمكن تقديمه. وقد اشتملت تلك السرود في البداية على الأطر المنطقية ولكنها علمت بعد ذلك أن بعض الوفود تود أن تتضمن السرود فقرات التوجه العام لفرادى أبواب الميزانية. والأمانة العامة تود النجاح للتجربة وسوف يسعدها العمل مع الوفود لضمان الفهم لجميع تفسيرات التوجيهات الواردة في القرار من جانب جميع المعنيين.

٣٩ - وقال فيما يتعلق بالربط بين الميزانية ومتابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ ربما تكون

الوفود لم تفهم فهما تاما المعنى الذي قصد إليه. فقد كان موقف الأمانة العامة هو أن الإصلاح الإداري مبرر في حد ذاته. فقد ظل على جدول الجمعية العامة وتكرر في الاجتماع العام الرفيع المستوى. وسوف يقوم بتعميم بيانه السابق على اللجنة في جهد منه لتوضيح ذلك الموقف بشكل تام.

السلامة المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٤٠ - **السيد موفات** (الموظف المسؤول عن دائرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية بمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): قال، عند تقديمه لتقرير الأمين العام عن السلامة المالية لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (A/60/360)، إن موارد المعهد أصبحت غير مستقرة. فمنذ عام ٢٠٠١، كان متوسط مستوى التبرعات لا يلبي سوى نصف التكلفة لمواصلة برامج التدريب الرئيسية في مجال التعاون الدولي والدبلوماسية المتعددة الأطراف. ولا يمكن الإبقاء على تلك البرامج إلا إذا تلقى المعهد معونة من الميزانية العادية لتغطية تكاليف الإيجار والصيانة. وتتضمن المرفقات بالتقرير المزيد من المعلومات المالية لدعم التوصية المتعلقة بتقديم المعونة.

٤١ - **السيد ساها** (الرئيس المناوب للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، عند تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/60/7/Add.4) الذي لا يحتاج من وجهة نظره لتوضيح، إن التوصية الرئيسية للجنة هي أن يُترك للجمعية العامة أن تقرر ما إذا كان ينبغي تقديم العون لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث أم لا (الفقرة ٦).

٤٢ - **السيدة تايلور - روبرتس** (جامايكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن دور معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، من وجهة نظر الدول الأعضاء، لم يتغير منذ تأسيسه في عام ١٩٦٣. وقد وُجد المعهد لتوفير التدريب لممثليها لدى المنظمة ولإجراء البحوث الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٣ - ومضت تقول إن الجمعية العامة قد شجعت مجلس أمناء المعهد في قرارها ٢٥٢/٥٩ على زيادة المشاركة وخفض التكاليف، وذلك بتنظيم أحداث في عدد واسع من المواقع تشمل المدن المضيفة للجان الإقليمية، كما دعت المعهد في قرارها ٢٧٦/٥٩ إلى الاحتفاظ بمستواه لتدريب وإدارة برامجه بطريقة قابلة للاستمرار. وقالت إن مجموعتها قد اندهشت لتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالامتثال للقرار ٢٧٦/٥٩ نظرا لأن المعهد، كما يبدو، قد استجاب للطلب الوارد في القرار فيما يتعلق بمستوى التدريب. ويتعين أن توضح اللجنة الاستشارية أيضا التقدم الذي أحرزه المعهد في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، بما فيها تلك المتعلقة بالتوزيع الجغرافي لموظفي المعهد.

٤٤ - واستطردت تقول إن تكاليف الإيجار والصيانة قد أثرت على قدرة المعهد في تنفيذ برامجه التدريبية الرئيسية بفعالية ووفقا لنظامه الأساسي. وظلت الجمعية العامة تنظر في تلك المشكلة على نحو منتظم منذ عام ١٩٩٧. وقد خلص الأمين العام، بعد أن طلبت إليه الجمعية في قرارها ٢٠٦/٥٢ إلى أن المصدر الممكن الوحيد لتوفير الدعم الذي يمكن التنبؤ به للمعهد هو تقديم معونة من الميزانية العادية.

٤٥ - وقالت، وبالرغم من أن جهود المعهد الرامية إلى تحسين حالته المالية بجمع الأموال وتعزيز خدماته قد تكللت بالنجاح، فإن الفائض المؤقت في حساباته الحالية يعود أساسا لإيرادات صندوق المنح للأغراض الخاصة أكثر من عزوه إلى التبرعات الواردة. وسوف يواجه المعهد متأخرات مرة أخرى إذا حدث تقليص لمشاريع خاصة. ولذلك، تؤيد المجموعة توصية الأمين العام، والتي مفادها أن تنظر الجمعية العامة في

تقديم معونة سنوية، وترى أن القضية يجب أن لا تظل على جدول أعمالها بشكل دائم.

٤٦ - **السيد لونغهيرست** (المملكة المتحدة): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة بلغاريا ورومانيا والبلدان المرشحة كرواتيا وتركيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالإضافة إلى ليختنشتاين وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن المعهد يقدم عملا قيّما، ولكن بعد دراسة مشاكله المالية وفشله في تطبيق عدد من توصيات مجلس مراجعي الحسابات، سيجد الاتحاد الأوروبي صعوبة في النظر في تقديم معونة من الميزانية العادية. ويتعين أن يواصل المعهد استخدام التبرعات بوصفها مصدره الرئيسي للتمويل ويعالج متأخراته المستحقة للمنظمة وينفذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات المتبقية. ويود الاتحاد الأوروبي الحصول على معلومات إضافية بشأن الإجراء المتخذ قبل أن يقرر ما إذا كانت هنالك حاجة ماسة لتقديم المعونة.

٤٧ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يشعر بالارتياح لأن معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، الذي ظل يقوم بدور مهم على مدى سنوات طويلة، نجح في تحقيق هدفه وزيادة رصيد صندوقه العام إلى مليون دولار، وأعربت عن الأمل بأن يواصل مجلس أمنائه تحديد أهداف لجمع الأموال. ومع ذلك، فقد لاحظت أن صندوق الهبات للأغراض الخاصة كان يتلقى المزيد من التبرعات أكثر من الصندوق العام. وربما يكون ذلك مؤشرا بأن المانحين يبدون اهتماما أكثر بتدريب المعهد للأخصائيين بدلا من اهتمامهم ببرامج التدريب الرئيسية.

٤٨ - ومضت تقول يجب احترام ولاية المعهد، الذي تُمول أنشطته من التبرعات، وأن وفدها يشعر بخيبة أمل لأن تقرير الأمين العام (A/60/360) قد اقترح على الجمعية العامة طريقة سليمة واحدة لتوفير تمويل طويل الأجل ويمكن التنبؤ به لتغطية تكاليف الإيجار والصيانة، وهي تقديم معونة سنوية من الميزانية العادية بدلا من اقتراح المزيد من السبل الإبداعية والمبتكرة لإيجاد الحلول، ولا ينبغي تغطية تلك التكاليف من المعونة. كما يتعين أن تتواصل المناقشة لإيجاد طرق أخرى.

٤٩ - **السيد ستاهلي** (سويسرا): قال إن بلده يرحب بالجهود الرامية إلى تحسين رصيد الصندوق العام للمعهد، والذي يعتبر بلده أحد المساهمين الرئيسيين فيه عن طريق جمع الأموال والاعتماد المنتظم لنسبة ١٣ في المائة من تكاليف دعم البرامج (التكاليف العامة لمنح البرامج). وقال لقد تساءلت السلطات السويسرية عن نتائج إدراج الفائض الكبير للصندوق العام في جدول أعمال الاجتماع المقبل لمجلس أمناء المعهد.

٥٠ - ونظرا لتخفيض المعونة المطلوبة من الميزانية العادية، فإن وفده يود مناقشتها، ولكن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/360) لا تشكل أساسا دقيقا وكافيا لاتخاذ قرار، ويجب تنقيحها. كما أنه يود أيضا أن يشجع المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على أن ينفذ بدقة توصيات اللجنة الاستشارية وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٥١ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن آراء وفده بشأن الحاجة إلى الانضباط في مجال الميزانية، ولا سيما عند استخدام الاشتراكات المقررة، هي آراء معروفة للغاية وتنطبق على معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بقدر انطباقها على القضايا الأخرى.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (تابع) (A/C.5/60/L.4)

مشروع القرار A/C.5/60/L.4

٥٢ - **الرئيس:** لفت الاهتمام إلى مشروع القرار A/C.5/60/L.4 الذي قدمه ممثل أيرلندا نيابة عنه.

٥٣ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/60/L.4.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (تابع) (A/C.5/60/L.3)

٥٤ - **السيد سايزونو** (بنن) (نائب الرئيس): قال، عند تقديمه لمشروع القرار A/C.5/60/L.3 كجزء من اتفاق تم التوصل إليه أثناء مشاورات غير رسمية بشأن البند، لقد طُلب إليّ أن أؤكد أثناء المشاورات غير الرسمية أن اللجنة لم تؤيد الفقرة ٢٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/60/368). وقد شعرت بعض الوفود أن التوصيات والملاحظات التي تضمنها التقرير لم تكن واضحة وتدعو للحيرة. وقد أكد الرئيس المناوب للجنة الاستشارية شفاهة أن الاقتراح المتعلق بخفض مبلغ ١,١ مليون دولار قُصد منه أن يكون تعديلا تقنيا للمستوى العام للتكاليف التشغيلية ولم يستهدف أي برنامج خاص. ورأت بعض الوفود أن نص الفقرة، ولا سيما الحاشية، لا يتفق مع المنطق الذي قدمه الرئيس المناوب. وقد اقتنعت الوفود الأخرى بالتوضيح الشفوي الذي قدمه الرئيس المناوب. وطلبت اللجنة منه، كجزء من الاتفاق، تشجيع اللجنة الاستشارية على بذل كل جهد ممكن في المستقبل لصياغة ملاحظاتها وتوصياتها بطريقة واضحة ودقيقة. ولذلك، أعربت اللجنة عن تقديرها للرئيس المناوب لمحاولته توضيح نوايا اللجنة الاستشارية.

٥٥ - وقال إنه يود أيضا أن يلفت الاهتمام إلى الاختلاف الذي ورد في النص الفرنسي لمشروع القرار بين عنوان البند من جدول الأعمال وعنوان مشروع القرار ويطلب تصويبه.

٥٦ - **السيد اكس ونغ سون** (الصين): قال إنه يود أن يلفت الاهتمام إلى اختلاف آخر. ففي الوقت الذي كان فيه النص الانكليزي للفقرة ١٠ من مشروع القرار هو (تقرر عدم تأييد الفقرة ٢٢) من تقرير اللجنة الاستشارية كان معنى النص الصيني المماثل هو (تؤيد) بدلا من (لا تؤيد).

٥٧ - **السيد أبيليان** (أمين اللجنة): قال سيتم إخطار دوائر الترجمة الملائمة في الأمانة العامة بالاختلافات في النصوص وسيتم تصويب مشروع القرار وإعادة إصداره لأسباب فنية.

٥٨ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.5/60/L.3 بالصيغة التي صُوب بها شفويا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.